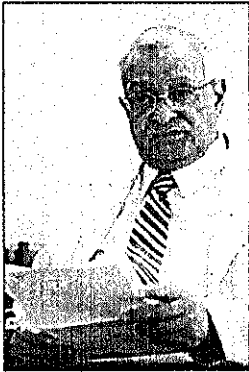


الحوافز والتيسيرات والاعفاءات يجب ان تمنح للصناعات عالية التكنولوجيا وكثيفة العمالة التي نحتاج الى تنميتها



قانون منع الاحتكار يحمي المستهلك ويشترط وجود منافسة على الأسعار بين المنتجين

في ظل الرخصخصة.. الحكومة يمكن ان تملك ولا تدير

■ وزارة الصناعة الان لا تملك شركات

هل كان من المفروض ان تنسج صناعات استراتيجية معينة تحت سيطرة الوزارة؟

الوزير:

هذا النظام موجود في الدول

الاروبية وموجود في إنجلترا لان هناك صناعات معينة قد لا يهتم القطاع الخاص بالاستثمار فيها او قد لا يملك الموارد الكبيرة للاستثمار فيها الا انها صناعات استراتيجية ومعنى ذلك انها ضرورية من الناحية السياسية والاقتصادية ولذلك فهناك الان من ينادى بان على الدولة ان تعيد النظر في قرار عدم الاستثمار في الصناعة ولها ان تستثمر في صناعات بعينها وان لا اقصم ان تكون بنظام القطاع العام وقطاع الاعمال وفي واقع الحال نحن لدينا شركات استثمارية يساهم فيها بنك مصر والبنك الاهلي وهي شركات استثمار لها حرية الادارة وبها فصل تام للملكية عن الادارة.

وانا ازيد هذا النظام لانه افضل استثمار ويدفع الناس للمساهمة في الصناعة بدلا من شراء عقارات او الاستثمار في التجارة او الاستيراد والمصنع ما دام ينتج اذن فهو يساهم في الناتج القومي والناتج القومي مؤشر هام جدا لصحة الاقتصاد والتقدم.

هناك صناعات ثقيلة او ما يسمى بالمواد الاساسية ذات تكنولوجيا عالية جدا وتحتاج الى استثمارات كبيرة والى مؤسسات قوية جدا ماليا وهي استثمار بعيد المدى كما انه مولد لكثير من الصناعات.

والدولة كجهاز حكومي غير قادرة على الادارة الصناعية ولكن من الممكن ان تكون مالكة ولا تدير الشيء البشري بالنسبة للصناعات الاستراتيجية انها تتجج اذا اوجدت خلفها مؤسسات تكنولوجياية كبيرة تدعمها وهذا مالا يستطيعه القطاع الخاص.

وكثير من مصانع القطاع الخاص بدأت من عند المستهلك واحتياج السوق ومعظم الذين دخلوا الصناعة دخلوها من باب التجارة.

ان من الذي سيأتي مصر ولديه السلسلة كاملة من الصناعيين ولديه اليات التحديث المستمر ولديه المؤسسات التكنولوجية القادرة على احداث التحديث لايوجد، اذن الدولة هي القادرة على انشاء تلك المؤسسات.

الوزارة لها دور ارشادي

فالصناعة المصرية عاشت فترة انتعاش كبيرة في عهد الرئيس مبارك واصبح السوق المصري منتعشا وبيع رجال الاعمال الكثير ونحن سعداء بذلك ولكن ما هو هدفهم من تراجع دور الدولة. عندما انشأت الهيئة العامة للتصنيع لاقامة القاعدة الصناعية المصرية وتعاقدت على ١٧٠٠ مصنع تأسسوا واسسوا ١٩٠ شركة قطاع عام وانتهى هذا الدور.

وقمنا بعمل دور جديد للهيئة بحيث تضم مركز معلومات عن الصناعة وتقوم بعمل دراسات تخطيطية وارشادية تفيد المستثمرين والبنوك المقرضة بحيث لا تقرض مشروعا ينتج منتجا غير مطلوب.

لسنا مسئولين في التخطيط المركزي ولكننا مسئولون عن التخطيط الارشادي وطلب منا رئيس الوزراء عمل دراسات عن الصناعات المرشحة للاستثمار كمشاريع وقمنا بعمل قائمة بتلك الصناعات ووجدنا بهجوم احد رجال الاعمال الذي انتقد هذا الدور رغم اننا لا نتدخل في قرار الاستثمار والمستثمر يستثمر كما يشاء الان الغينا نظام الموافقات وكتفينا بالاخطار ولكن ليس من المعقول ان يمنعا احد من نصح الناس ونحن كوزارة صناعة لا ننافس احدا ولا نملك اي شركات صناعية اذن فنحن جهة حيادية ١٠٠٪.

لنا مهام مطلوبة جدا ولدينا مسئوليات في الرقابة الصناعية وفي التوحيد القياسي وفي ارشاد الصناعة فدورنا يكاد يكون شبيها بدور وزارة الزراعة بحيث نرشد المستثمرين في اي مجال

وزارة الصناعة مسؤولة عن رعاية وحماية المستهلك



تصوير: حسين القاضي

يستثمرون وتتدخل لصالح المستهلك حماية له.

هذا اضافة اننا سنساهم في مساعدة الصناعيين على تحديث مضانهم، اذن فنحن جهة مساعدة ورعاية للصناعة.

وستقوم بتقديم دراسات جدوى ميدنية تحتاجها البنوك والمستثمرين وتكت اتوقع ان يتبرع رجال الاعمال باموال لهيئة التصنيع للقيام بهذا الدور لكنهم يجاوبون بتقليص دور الدولة وهذا ليس في صالح مصر الان وبعض الدول الاجنبية من خلال المنح التي توفرها

احيانا تشجع هذا بدعوى رغبتها في تقوية الجمعيات الاهلية والخاصة ولهذا تتبنى دائما القطاع الخاص والجمعيات وتشجع فقط الانشطة الخدمية الدولية وهناك من يفسر دور الدولة المطلوب في القيادة والتوجيه والرعاية على انه ردة الى النظام الشمولي لكن نحن لا يمكن ان نكون دولة قوية وحكومة ضعيفة ولا يمكن ايضا ان نكون دولة قوية اذا تخلت الدولة عن دورها في القيادة والتوجيه.

احيانا تشجع هذا بدعوى رغبتها في تقوية الجمعيات الاهلية والخاصة ولهذا تتبنى دائما القطاع الخاص والجمعيات وتشجع فقط الانشطة الخدمية الدولية وهناك من يفسر دور الدولة المطلوب في القيادة والتوجيه والرعاية على انه ردة الى النظام الشمولي لكن نحن لا يمكن ان نكون دولة قوية وحكومة ضعيفة ولا يمكن ايضا ان نكون دولة قوية اذا تخلت الدولة عن دورها في القيادة والتوجيه.

احيانا تشجع هذا بدعوى رغبتها في تقوية الجمعيات الاهلية والخاصة ولهذا تتبنى دائما القطاع الخاص والجمعيات وتشجع فقط الانشطة الخدمية الدولية وهناك من يفسر دور الدولة المطلوب في القيادة والتوجيه والرعاية على انه ردة الى النظام الشمولي لكن نحن لا يمكن ان نكون دولة قوية وحكومة ضعيفة ولا يمكن ايضا ان نكون دولة قوية اذا تخلت الدولة عن دورها في القيادة والتوجيه.

مشروع حديد اسوان كارثة وفوسفات ابو طرطور يحتاج علاجا

■ قسبل ان لكم دورا في وقف الاستثمار في تنفيذ مشروع حديد اسوان.. وتحفظات على فوسفات ابو طرطور الذي وصلت تكاليفه لاكثر من مليار جنيه.

رد الوزير: منعا كارثة .. فقد كشفت متابعة مشروع حديد اسوان عن حقيقة مخطط هذا المشروع وما احاطه من خداع واحتيال كان سيؤدي الى ضياع اموال المساهمين والمال العام وتعرض لحمله مستمرة لهذا السبب .

اما مشروع فوسفات ابو طرطور فهو محل جدل واعتراضات فنية وعلمية منذ عشرين عاما.. هذا المشروع ارتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفيتي سواء كعمال يقوم بتنفيذه.. او كمشتر للمنتج الخاص به وعندما انهيار الاتحاد السوفيتي ضاع المشتري وظهرت المشاكل في المعدات الموردة منه.

ومع ذلك حدث توسع بالمشروع واستثمار اموال ضخمة فيه اكثر مما يستحق.. واعتبره مشروعا قوميا ولا نملك الا ان نساوول بعلاجه.. انقادا لاستشاراته.

باب الرخصخصة مفتوح.. ما عدا الصناعات الاستراتيجية

■ سالت الوزير: هل انت من انصار الرخصخصة.. ام لك تحفظات عليها.. وهل توافق على بيع الصناعات الاستراتيجية؟

قال الوزير: عندنا مؤسسات صناعية قوية جدا..

تحتاج الى المراهب المدرية على تكنولوجيا العصر.. حدث لدينا تفريغ للخبراء بعد حرب ١٩٦٧م وكان للتكسة اثرا بالغا على كوارث الصناعيين في مصر لسببين: ١- الهجرة الى الخارج هجرة جماعية، لمختلف الاجيال والاعمار بدءا من الخريجين الجدد الذين اتجهوا الى امريكا الى الخبراء الذين اتجهوا الى الدول العربية واستمرت الهجرة بعد ٦٧ لسنوات.

كنا نهتم اهتماما بالغا بالتدريب وبعد ٦٧ كل فرد قال لماذا ادرب وتوقف اهتمامنا كادارة بتكوين الكوادر لارتفاع معدل الدوران ولعدم جدوى الاستثمار بالعنصر البشري.. وتلك اكبر عقبات التصنيع وفي تقديري ان الشركات التي انتهى عمرها الافتراضي ولم يصيبها اي تحديث وتهاكت وتقادمت كل معداتها يجب التخلص منها لان تكنولوجياياتها انتهت فلا ننزعج ان هناك شركة اصابتها الشيخوخة لانه لا بد ان يكون هناك مولود يحل محله ولكن ننزعج حينما لا يكون هناك مولود جديد يحل محله.

ونحن نقدر في حساباتنا الدفترية ان المصنع له عمر افتراضي ودراسات الجدوى يتم اعدادها على اساس عمر افتراضي يصل الى ١٠ سنوات لكنه يظل ينتج اربعين عاما ولهذا فان الاحلال وحده غير كاف للتحديث وارى انه يجب ان تبقى بعض المصانع المهمة تحت رعاية الدولة وان تدار بفصل الملكية عن الادارة شأنها في ذلك شأن شركات الاستثمار المملوكة لشركات

التأمين والبنوك في اي مكان.

اولوية للصناعات العملاقة

■ لماذا تركن تحديدا في التحديث على النسيج والجلود والصناعات الغذائية فهل يرجع ذلك لوجود خامات تلك الصناعات في مصر ام لماذا؟

يرى الوزير ان ذلك يرجع لاسباب السبب الاول: انها قطاعات استراتيجية

السبب الثاني: كثيفة العمالة السبب الثالث: اسهامها في الاقتصاد القومي كبير وسوف يلي تلك الصناعات الهندسية والصناعات ولكن سوف ياتي دورها بحسب اهمية.

هذا بالاضافة الى انني امتلك قطنا وجلدا وحاصلات زراعية وبك بعد ميزة نسبية لان المادة الالوية تنتج محليا وليست مستوردة وعليها اعباء وتكاليف. كما اني ارى انه في اطار وضع السياسات لاستراتيجيات صناعية جديدة في المرحلة القادمة انه لا بد من ربط الحوافز باهداف قومية واقتصادية ومنح حوافز للصناعات عالية التكنولوجيا واعطاء مزايا للاستثمار في الصعيد.

بالاضافة الى ان الصناعات التي بها فائض من الطاقة الانتاجية لا تعطى حوافز وبك للحد من الاستثمار في هذا المجال اما الصناعات التي نحتاج الى تنميتها كسياسة عامة فتمنحها حوافز واعفاءات وتيسيرات..